في الجملة اي سواء كان التقابل من وجه واحد من كل وجه وسواء كان التقابل
حقيقيا ام اعتباريا وسواء كان بين وجودين كما هو حقيقة التضاد او بين
وجودي وعدمي او وجودي فان قوله تع ولكن اكثر الناس لا يعلمون
ظاهر في الجزم الدنيا ليس فيه تقابل حقيقة بين العلم النفي والعلم المثبت
الآية الكريمة ولكن بينهما تقابل في الجملة او اخذا على الاطلاق كما قالوه في
نظرا لانها اذا اخذا على الاطلاق كان بينهما تناقض لا تضاد ويمكن الجواب
بانه اذا كان المراد بالتضاد التقابل فهو في النقيضين اوضح وقد جمع
بين الحقيقي وغيره في قوله يجزى من ظلم اهل الظلم مغفرة ومن اساء اهل الاساءة
بقابلة الاحسان بالاساءة حقيقة ومقابلة الظلم بالمغفرة غير حقيقة
واعلم ان اطلاق المطابقة والطباق على الجمع بين المتقابلين واضح بمعنى ان
الجامع في الذكر بين المتقابلين يطابق بينهما اي قابل كانه جعل احدهما منطبقا
على الآخر لمقابلته او لانهما تطابقا اي توافقا في التضاد فان التناسب فيه
توافق كما ان التضاد يجعل علاقة كما سيجيء في باب تسمية الشيء باسم ضده
وهو شبيه من مطابقة الفرس اذا وضع رجلها مكان يدها واطلاق
التضاد على الجمع فيه نظر بعد ان التضاد في نفس الامر بين الجمع بين احدهما
مع الآخر لا نفس الجمع وهذا اصطلاح لا مشاحة فيه والمجاز قد سائغ ثم اخذ
المصنف في تتميم الطباق فقال اما ان يكون بلفظين كما اقتضاه كلام المصنف
ولا بد عليه الاسم المشترك بين ضدين كالجون اذا ذكر بين لفظين فانه
لفظان بالشخص فقد يرد عليه اذا قلنا بجواز استعمال المشترك في معنييه
فاطلاقنا الجون مثلا مريدين معنييه فانه يصدق عليه حد الطباق وليس فيه
لفظان لكن الجمهور لا يجوزون استعمال المشترك في معنييه فهما اذا
من نوع واحد باعتبار الاسمية او التعليم او الحرفية او من نوعين
هذا راي الجمهور ونقل عن الطرزي وصاحب المعيار انه لا بد له في الطباق
من نوعين اعم من التطابق فلا يجيء باسم مع فعل ولا بفعل مع اسم وشرط قدامة
في الطباق اتحاد اللفظ اي اشتراك المعنيين المتقابلين في لفظ واحد
قال اما ذكر النفي وضده من غير اتحاد اللفظ فيسمى التكافؤ كذا نقله عن

ثم

Copyright © King Saud University

ثم حاذق وابن الاثير وعبد اللطيف وغيرهم والى اشار ابن الحاجب في المختصر
في مسئلة المترادف وشرط عز قدامة في المتكافئ ان يكون احد الضدين
حقيقة والآخر مجازا قلت واحسن من الطباق وشرط فيه بعضهم اتحاد المسند
اليه وشرط فيه صاحب بديع القرآن ان يكون ضدين لا اكثر وشرط في ان
يكون الضدان حقيقتين والا نهوا تكافئ كما سبق فان كان اللفظان من نوع
واحد فاما ان يكون النوع الواحد هو الاسم بان يكون اللفظان اسمين كقوله
تع وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين كقوله تعالى يحيي ويميت او حرفين كقوله
تع لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لان لها يدل على الثواب وعلى يدل على العقاب
وفي هذا الكلام توسع فان التقليل بين متعين مشلوح الحرفين لا بين الحرفين
ومنه قوله على انني راض بان احمل الهوى واخلص منه لا علي ولا ليا
وان كانا من نوعين نحو كقوله تع اومن كان ميتا فاحييناه فان احدهما
اسم والآخر فعل وكذلك قوله تع ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فاغنى
وهذا مثال النوعين احدهما اسما والآخر حرفا كقولك ثواب زيدا حاصل وعليه
وزر الثالث ان يكون احدهما حرفا والآخر فعلا مثل اشيء زيد وعليه ما
اكتسب وهو ضربان الى قسم للطباق تقسيم باعتبار آخر
وهو انه طباق الايجاب وطباق السلب فطباق الايجاب مثل الامثلة
السابقة وطباق السلب هو الجمع بين فعلي صدر واحد احدهما مثبت والآخر
منفي او في حكمه كالامر والنهي وقسمه صاحب بديع القرآن ثلاثة اقسام
طباق ايجاب وطباق سلب وفرق بينهما بما لا حاصل له ومثل المصنف اطباق السلب
بقوله تع ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وهم عن
الآخرة هم غافلون وتكلموا في شيء على الناس فهم ولا يكرهون القول حتى تقول
وفي جعل الآية من باب الطباق نظر لان الطباق ان اخذ بين مصدري
الفعلين فهما في الآية غير متضادين لان معقول لا يعلمون غير معقول يعلمون
وان اخذ بين مطلق النفي والاثبات فيلزم ان يكون ما جاء بديعا يكون طباقا
وليس كذلك وسيأتي ما يوضح هذا ومثال الامر والنهي فلا تخشوا الناس

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)